جامعة عين شمس
كليـــــة الـآداب
قســـم الاجتماع

التغير الثقافى فى المجتمع المصرى فى النصف الأخير من القرن العشرين–تحليل للثابت والمتغير فى بنية الثقافة

رسالة مقدمة من:

الطالب/ **عبدالسلام محمد عبدالسلام**

للحصول على درجة الدكتوراة فى علم الاجتماع.

إشراف

أ.د/ علـــى لـيـــلـة
أستاذ علم الاجتماع – كلية الآدابمدرس علم الاجتماع–كلية الآداب
جامعة عين شمس

د/ صفا ابراهيم الفولى
جامعة عين شمس

2014

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا

صدق الله العظيم

(سورة الإسراء، الأية: 80)

شكر وتقدير

يقول تعالى فى محكم التنزيل "**قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ**"صدق الله العظيم.

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على خير المرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد،،،

أتوجه بصادق الشكر وعظيم التقدير إلى العالم الجليل أستاذى الدكتور/ على ليلة، لتكبده عناء الإشراف على هذه الرسالة ولعظيم نصحه وتوجيهاته السديدة، ولقد وسعنى علمه وقلبه، وأعطانى من وقته الكثير، وساعدنى حينما تعثرت خطواتى. فجزاه الله عنى خير الجزاء. وإليه أقول:

لـو كنت أعرف فوق الشكر منزلة أعلى من الشكر عند الله في الثمن

إذا منحتكـــــها منـي مــهذبـــــة حذوا علـى حـذو مـا أوليت مـن حـسن

كما أسعدنى كثيرا وزادنى فخرا وامتنانا أن يكون الأستاذ الدكتور/ سيف الدين عبدالفتاح مناقشا لهذه الرسالة التى أتمنى أن تنال بعض رضائه، وإليه أتوجه بخالص الشكر والتقدير على قبوله وتفضله بمناقشة رسالتى والحكم عليها متحملا فى ذلك عناءً كثيرا، فالله أسال له الصحة والعافية ودوام التوفيق، وجزاه الله عنى خير الجزاء.

كما أخص بالشكر والمحبة الصافية معالى الأستاذة الدكتورة/ نجوى حسين خليل لمساندتها المستمرة ولمساعدتها الجليلة لى، ولما أولاتنى به من رعاية وتوجيه طوال سنوات عملى مع سيادتها بالمركز، ولقبولها مناقشتى وتحملها عناء ذلك، جزاها الله عنى خير الجزاء ومتعها بالصحة والعافية.

كما أود أن أعبر عن شكرى العميق للدكتورة / صفا إبراهيم الفولى لمشاركتها فى الإشراف على هذه العمل، كما اتوجه بالشكر إلىأسرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية أساتذة وزملاء على مساعداتهم القيمة ومساندتى حتى إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى عائلتى الكريمة والدايّ وأخَواتى وزوجتى وأبنائى لعظيم تحملهم عناء إعدادى لهذه الرسالة، وإليهم جميعا أهدى ثمرة جهدى هذا.

وأخيرا، فإن الكمال لله وحده،وما أجمل قول القائل " إني رّأيْتُ أنّه لا يكتبُ أحدٌ كتابًا في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زِيْدَ هذا لكان يُستحسَن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

والحمد لله من قبل ومن بعد، والله من وراء القصد،،،

فهرس الدراسة

م	الموضوع	رقم الصفحة
1	- مقدمة الدراسة	7-1
2	- الفصل الأول : قضية البحث والمفاهيم الأساسية	34-8
3	- الفصل الثانى: التغير الثقافى على صعيد التراث السوسيولوجى والأنثروبولوجى	67-35
4	- الفصل الثالث: الإطار النظرى لتحليل التغير فى بنية الثقافة	119-68
5	- الفصل الرابع: بنية الثقافة فى المجتمع المصرى فى الفترة من 1952 حتى 1970.	162-120
6	- الفصل الخامس:بنيةالثقافةفىالمجتمعالمصرىفىالفترةمن 1952 حتى الآن.	218-163
7	- الفصل السادس: مؤسسات التنشئة الثقافية والتغير غير المتزامن لعناصر بنية ثقافة المصرية فى الفترة من 1952 وحتى الآن.	247-219
8	- الفصل السابع: مناقشة النتائجوخاتمة الدراسة.	266-248
9	- مراجع الدراسة	287 -267

مقدمة الدراسة

مقدمة:

إن التغير هو قانون الوجود الإنسانى، وكما يقول ابن خلدون فى المقدمة أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر"[1].فلا يوجد مجتمع بشرى دونما تغيير فى أوضاعه الحياتية بجوانبها المتعددة، استجابة لظروف داخلية وخارجية ومتغيرة ومختلفة، يبرز من ضمنها تفاعل المجتمع مع غيره وتفاعل المجموعات داخله .بلإن التغييرحسب "بوتومور" قد يكون استجابة لظرف التحول في الفضاءات الاجتماعية من خلال اختفاء الأجيال القديمة وصعود أجيال جديدة ، وتبعا لنمط المجتمع المعني، قد تنجم تغيرات سياسية هامة بوجه عام عن صعود واندحار نخب حاكمة أو ظهور قائد موهوب بشكل استثنائي، أو عن حركات ثقافية وفكرية، أو عن صعود وهبوط فئات اجتماعية أو دينية أوثقافية معينة ونخب تمثل مصالح اجتماعية متميزة( ).إن التغير قانون الوجود وال جمود موت وعدم"، و حركة الاجتماع البشرى أشبه بجريان الماء،فلإنسان لا ينزل إلى النهر مرتين فإن مياه جديدة تأتي من حوله"[3].

وتتغير النظم الاجتماعية والسياسية عبر الزمان ، حتى وأن الزمن والتغير يعتبران شيئا واحدا[4]، وإذا كان علماء الاجتماع والأنثروبولوجياوالسياسة قد اتفقوا على كون التغير الاجتماعي والثقافى والسياسي هو عملية جوهرية وحتمية في أى مجتمع ، إلا أنهم قد تفاوتوا في إبراز آليات وأسباب التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية، واتفقوا جميعا على تساندها بعض على بعض وتفاعلها معا.

فلأجزاء المجتمع لا يمكن أن تفهم منفصلة عن بعضها كما لو كان لكل منها وجود مستقل، كما يقول أوجست كونت، وعلينا بدلا من هذا أن ننظر إليها على اعتبار أنها تربط بينها علاقة متبادلة، وأنها تكون كياناكليا، يفرض علينا أن نتناولها في علاقاتها بعضها البعض، فبدون إدراك سليم لتطور المجتمع حسب كونت تكون فكرتنا عن الاجتماع البشري ونظمه مجافية للصواب[5].

وتتباين مستويات التغير ودرجته وحدته فى المجتمع، فثمة تغير قد يكون عميقا وإذ ذاك يمكن أن ننعته بالتغير البنيوي، إذ أنه يمس أسس النسق الاجتماعي ويقلب ترتيب الأشياء، وقد يحدث قطيعة بل

---

(1)ابن خلدون،عبد الرحمن، المقدمة، بيروت، دار الكتاب اللبناني، (د.ت)، ص1043.

( ) بوتومور، توم، علم الاجتماع السياسي،ترجمة: وميض نظمى، بيروت، دار الطليعة، 1986 ص 104.

(3)حسن رشوان، التغيير السياسي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية – دارسة في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، الم كتب الجامعي الحديث، 1988، ص 51.

(4)حسن رشوان،المرجع السابق، الموضع ذاته.

(5) فاروق العادلي، علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، د.ت، ص 13.

وينتج تبدلا كاملا حيث يتغير منطق النظام ذاته ،وقد يتضمن التحول الاجتماعى والثقافى بالضرورة تغيرات من الحدة والجذرية ما يكفل تغيرا فى بنية المجتمعات وليس مجرد تغيرا فى السلوك أو بعض القيم والعادات. وقد يكون تغييرا عرضيا، أي أنه لا يمس الأشياء في عمقها، وبالتالي يكون نظاما يحافظ على نفسه ويعيد إنتاج ذاته، أي بعبارة أخرى وبتعبير "بوتومور" نظام يعيد خلق نفسه باستمرار [1].

بيد أن المتفق عليه أن حجر التغيير فى أى مجال؛ ما أن يسقط فى بركة المجتمع الراكدة؛ حتى تنجم عنها موجات من التغير فى كافة المجالات الأخرى، فالتغير فى النسق الاقتصادى أو السياسى يتبعه تغير فى بقية الأنساق قد يصل إلى تغيير شامل حتى فى الثقافة ونسقها القيمى، كما أن التغيير فى ذلك النسق الأخير قد ينجم عنه تغير كافة مناحى الحياة ومناشطها داخل المجتمع.

وقد يُظن أن علاقة الثقافى بالسياسي أمر قد حسمه الفكر والممارسة السياسية الإنسانية منذ زمن، بيد أن إشكالية علاقة ال ثقافى بالسياسي تظل ملتبسة وحالة ومتجددة. ولعل النظام السياسي والمجتمع المصرى، في بنيته وحركته وعلاقاته الداخلية والخارجية، أصدق شاهد وأوضح نموذج في هذا الصدد.

إن الثقافة لا تتكون، ولا تأخذ دورها الاجتماعي، بمعزل عن وضعها في المثلث الاجتماعي: الثقافة والدين والسياسة. والثقافة بوصفها أحد أركان هذا المثلث الحيوي اجتماعيا، تستمد حيويتها وفاعليتها بعلاقاتها الجدلية مع هذه الفواعل الاجتماعية ذات الأثر العميق والحاسم في حياة الناس.

والثقافة بما هي فعل في التغيير، فإنها لابد أن تتقاطع بالإيجاب والسلب مع البعد الديني والبعد السياسي. وعدم تقاطعهما يعني أن أحدهما فقد فاعليته لهذا السبب أو ذاك، وفقدان الفاعلية في الشأن العام– لأحد أطراف هذا المثلث الحيوي– يعني فقدان جوهر الوظيفة. وهذا ما يفسر كيف أن أحد هذه الأطراف ينقلب– أحياناً – على جوهر الوظيفة؛ فتصبح وظيفته، تكريس الراهن، وإضفاء الشرعية على الجمود، والوقوف في وجه التطوير. وهذا فعل سالب، تعوض به هذه الأطراف عن قصور الفعل الإيجابي لديها؛ بصرف النظر عن الأسباب الكامنة وراء هذا القصور، وتأرجحها بين الاختيار والاضطرار.

وتخالف دراستنا الراهنة فى طرحها أطروحة الاستبداد، التي يعد عبد الله حمودي أحد المعبرين عنها من خلال كتابه "الشيخ والمريد"، والذي يحاول من خلاله أن يربط ما بين طبيعة النظام السياسي وبين وجود بنيات ثقافية تقليدية ذات مرجعية تاريخية قديمة تجعل من السلطة السياسية متمركزة حول شخص واحد، وتعتقد هذه الأطروحة أن النظام السياسي يستند إلى مقومات ثقافية تمارس في شكل طقوس تكرس في ذاكرة

(1) بوتومور، مرجع سبق ذكره، ص 112.

المحكوم علاقات انط ولوجية مبنية على الخضوع وإعادة إنتاج السلطوية بمفهومها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي(Î).

وتتلخص الفرضية الأساسية التى ينبنى عليها هذا الطرح فى تسرب خطاطة ثقافية من مجال الصوفية والولاية إلى المجال السياسى، وهذه الخطاطة التى استندت إليها علاقات السلطة واستمدت منها ديناميتها هى علاقة الشيخ بالمريد وهى الفرضية التى تحكم علاقة الحاكم بالرعية.وهى علاقة تستند إلى بنيات ثقافية داعمة هى التى تشكل المشترك الجمعى وتوجهات الإنسان نحو مجتمعه والنظم الحاكمة فيه.

ورغم إتفاق دراستنا الراهنة مع هدف عبدالله حمودى فى دراسته والذى تمثل فىكيفيةمواجهة السلطوية فكريا وعمليا، والمواجهة هنا تعنى التحليل والتفسير تمهيدا لجهد يتكفل بالعمل من أجل تفكيك قواعد التسلط الاجتماعية والثقافية ومناهضة آلياته واستبدالها بآليات تضمن الحياة والإبداع فى مناخ متحرر. من خلال إعادةالنظر الجدية فى ثقافات التسلط وممارسات الحكم للتنقيب عن ينابيع البنيات السلطوية وعن السبل الكفيلة بالإصلاح، إصلاح البنيات العملية التى تهيكل العمل اليومى فى جميع الفضاءات ومن ضمنها المنظمات التى تسعى لإيجاد البديل للوضع السياسى والاجتماعى القائم( ).

إلا أن الباحث فى الحالة المصرية قد يختلف فى تقدير وتحديد العامل المستقل الأكثر فعالية فى إحداث التأثير الأقوى فيما عداه من عوامل تابعة. إذ أننا فى طرحنا هنا نرى أن النظام السياسى المستبد فى مصر هو الذى ساهم فى إيجاد وساعد على إحياء بنيات ثقافية ليست بالضرورة فاعلة أو متغلبة سلفا، بل عمل على إعادة إنتاجها مدعومة بمزيد من الطقوس والعادات والقيم السلبية الجديدة أو التى تم إحيائها أو استدعائها، والتى تسمح له باستمراره وإعادة إنتاج نفس السلطوية على مدار النصف الثانى من القرن العشرين.

ويتماهى هذا الطرح مع ما ذهب إليه عبدالرحمن الكواكبى فى كتابه " الطبائع " أن الاستبدادمصدر كافة الشرور والأوبئة، مفسرا لثنائية التقدم / التأخر طبقا لطبيعة المؤسسة السياسية، لأن الجهاز السياسي في اعتباره هو التشخيص المؤسسي لحالة المجتمع وبالتالي فهو التعبيرة الصادقة للواقع وتشكل من تشكلاته، فإذا ما كان المجتمع يشكو من الضعف والانحطاط فلا شك أن هناك خللا في الجهاز السياسي، وهذا الخلل يتمثل في الاستبداد والانفراد بالحكم .إن الاستبداد السياسي هو المسؤول عن الظلم والقهر من جهة وعن

(Î)المنار السليمي، فرضيات ممكنة لقراءة مؤشرات التحول السياسي بالمغرب، الرباط، أبحاث، السنة 22، العدد 57، ص 21.

(2)عبدالله حمودى، الشيخ والمريد: ا لنسق الثقافى للسلطة فى المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة: عبدالمجيد جحفة، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ط 4، 2010، مواضع متفرقة.

التأخر الاقتصادي وعن الحيف الاجتماعي من جهة ثانية. أما "الاشتراك العمومي" فهو سر البقاء والتقدم لكل ما في الكون و"هو أعظم سر الكائنات". فهو طبيعي يتلاءم مع سنن الكون، وقوانين الطبيعة، ومن ثمة فإن الفردية المطلقة لا مكان لها في المجتمع لأنها ضد نظام الكون وسنن الحياة[1].

كما أن الحرية خاطر غريزي في النفوس البشرية. فيها نماء القوى الإنسانية من تفكير وقول وعمل، وبها تنطلق المواهب العقلية متسابقة في ميدان الابتكار والتدقيق، فلا يحق لها أن تسام بقيد من القيود،إن الحكومة العادلة الحرة تفعل في أخلاق البشر ما تفعله العناية في إنماء الشجر، فالحاكم العادل هو بمثابة البستاني الذي يرعى أشجار بستانه وأزهاره ليل نهار حتى تؤتي أكلها على أحسن وجه ممكن. للسعة والفقر وانتظام المعيشة دخل كبير في تيسير التربة أو تعسيرها، والحكومة "البديل" كفيلة بتيسير كل الظروف الملائمة للتربية الصحيحة وتذليل كل العقبات حتى يتمكن أبناؤها من الرقي المادي والروحي.لأن مناخ الحرية والعدالة يفجر الطاقات العديدة الكامنة في كل إنسان ويمكنه من إبراز فعاليته الاجتماعية وصناعة التاريخ وبناء المستقبل( ).

وكما يذهب "مالك بن نبى" إلى أن المجتمع الذي يتمكن من بناء عالم ثقافي سليم وفعال ومتكامل ذاتيا،ومنسجم مع سنن الآفاق والأنفس والهداية والتأييد،ويحسن استثمار إمكاناته المعرفية والبشرية والمادية على ضوء ذلك،يكون نموه في النهاية مطردا، وإنتاجه الحضاري مضاعفا،ويمتلك في نهاية المطاف القدرة على الإشعاع الحضاري والامتداد في التاريخ. وهو أمر منوط بالتوجيه الذى هو قوة في الأساس وتوافق في السير ووحدة في الهدف ، والذى هو من المهام الرئيسة لل مؤسسة السياسية ذات التأثير على كل جانب من جوانب الحياة الأخرى[2].

ويرى الباحث كذلك أن التغير السياسى فى مصر طوال العقود الستة الماضية كان وبحق قاطرة التغير الثقافى والاجتماعى والعامل الفاعل الرئيسى فى إحداث هذين التغيرين، والذى تساندت معه عوامل خارجية وداخلية؛ إيديولوجية وسياسية واقتصادية، أسهمت فى هذا التحول الثقافى الكبير الذى شهده المجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادى والعشرين.

وتركز الدراسة الراهنة على تأثيرات تلك التغيرات أو التحولات فى المجتمع المصرى على بنية الثقافة، والتى نجمت عن تبنى النخ ب الحاكمة لتوجهات إيديولوجية وقيم وسياسات اجتماعية أحدثت تغيرا

(1) عبدالرحمن الكواكبى، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تقديم: أسعد السحمرانى، بيروت، مكتبة النقائس، الطبعة الثالثة، 2006، ص 30.
(2) الكواكبى، المرجع السابق، ص 17.
(3)مالك بن نبى، شروط النهضة، ترجمة: عبدالصبور شاهين وعمر مسقاوى، دمشق، دار الفكر ، 1986، ص 88.

فى البنية الاجتماعية للمجتمع، أو آليات ومؤسسات إعادة إنتاجه أو تشكيله ثقافيا، أو تلك التى أسهمت فى إقصاء جانب من أفراد المجتمع أو جماعاته الآثنية والعرقية وتنامى إحساسها بالظلم والقهر، أو حتى إقصاء وإبعاد بعض الثقافات الفرعية والمشكلة فى مجموعها التيار أو المجرى الثقافى العام للثقافة المصرية.

ورغم الإقرار بأن كل إيديولوجية أو سياسة تتبناها النخب الحاكمة تسهم بالضرورة فى حدوث تحولات عامة اجتماعية واقتصادية وثقافية وتربوية، وبخاصة فى حال غياب التغذية المرتجعة لترشيد الآثار المترتبة على ذلك أو المقاومة والرفض من قبل المجتمع، نتيجة لتسلط هذه النخب عليه وقهرها له أو لغياب البنيات الثقافية الداعمة والممكنة له من هذه المقاومة، ووجود قيم وبنيات ثقافية تدعم الاستسلام وهو ما يمهد لغالب المجتمع قبول الخضوع والذل والمهادنة.

وفى الحالة المصرية، يرى الباحث، أن البنى الثقافية الداعمة للتفاعل الايجابى نحو تسلم زمام مبادرة التغير فى المجتمع هى الأكثر فاعلية إذا ما ترك لها حرية العمل والتطور والنمو دونما تدخل لصالح البنى السلبية من قبل النخب الحاكمة، والتى كانت جل مهمتها فى النصف الثانى من القرن العشرين دعم وتعزيز إعادة إنتاج مثل هذه الظروف والبنى الثقافية السلبية التى آرتاتها مسهما رئيسيا فى بقائها واستمرارها تحت دعاوى من الوطنية والحرص على صالح المجتمع.

وبتأمل حال ثقافة المجتمع المصري نلحظ أنها تفتقد تماسكها وقوتها، إلى جانب أنها تعاني من تآكل مناعتها الثقافية بفعل متغيرات عديدة، وقد نتج عن هذه الحالة أن ضعفت هذه الثقافة في القيام بدورها في ضبط التفاعل الإجتماعي، وفى توجية سلوكيات البشر في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي. بعض هذه المتغيرات يرجع إلى موقف النظام السياسي من عملية تحديث المجتمع والثقافة، بينما يرجع بعضها الآخر إلى طبيعة التحولات الاجتماعية والقوى الفاعلة في إطاره، على حين يرجع بعضها الثالث إلى الضعف الذي أصاب مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتآكل الذي أصاب فاعليتها،يضاف إلى ذلك أوضاع القوى الاجتماعية وحالة الضعف والانهيار الذي أصاب الطبقة المتوسطة وأخلاقها، وهي المتغيرات التي نعرض لها في الدراسة الراهنة. علما بأننا سوف نركز على التأثيرات السلبية لهذه المتغيرات في النصف الثاني من القرن العشرين.

وتنقسم الفترة التى تتناولها الدراسة الراهنة من تاريخ المجتمع المصرى إلى ثلاث مراحل رئيسة؛ تبدأ أولاها بعد انتصاف القرن العشرين بسنتين وتحديدا تزامنا مع حركة الجيش فى الثالث والعشرين من يوليو 1952، وتمتد حتى نهاية الحقبة الناصرية فى سبتمبر 1970، والتى يراها الشاعر العراقى مهدى الجواهرى أنها كانت عظيمة الإنجازات عظيمة الأخطاء فى آن واحد.

أما الفترة الثانية فتمتد ما بين عقدى السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، لتنتهى فعليا بتغير النظام العالمى القديم وتوجهاته وبزوغ آخر جديد، بسقوط الإتحاد السوفيتى على المستوى العالمى وغزو العراق للكويت على المستوى الإقليمى، وليبرز وبشدة فى الفترة الثالثة والتى تمتد عبر عقد التسعينيات وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، أثر التغيرات العالمية على البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع المصرى، إذا صاحب هذه الفترة حركة العولمة بكل تياراتها الاقتصادية والثقافية، والتى ساهمت فى اجتياح جذور كثير من الثوابت الاجتماعية والثقافية فى كثير من دول العالم.

وتأتى الدراسة فى ستة فصول يسبقها مقدمة وتليها خاتمة، يتناول الفصل الأول قضيةالبحثوالمفاهيمالأساسية، أما الفصلالثانى فيتناول التغيرالثقافىعلىصعيدالتراثالسوسيولوجىوالأنثروبولوجى، بينما يستعرض الفصل الثالث الإتجاهات النظرية المفسرة للتغير الثقافى، فى حين يعرض الفصل الرابع للتغيراتالسياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرةعلىبنيةالثقافةفىالمجتمعالمصرىفىالفترةمن 1952 حتىنهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، بينما يتناول الفصل الخامس أهم مشكلات وظواهر التغير الثقافى فى المجتمع المصرى والعوامل الرئيسية المحدثة لها، كما يرصد الفصل السادس التأثير المتبادل بين مؤسسات التنشئة والتغير الثقافى الحادث فى المجتمع المصرى، وتعرض الخاتمة لأبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فيما يخص تساؤلاتها وفروضها الرئيسية.

الفصل الأول

قضية البحث والمفاهيم الأساسية

تمهيد:

تحيا الإنسانية الآن عصرا يلهث فيه قادمه يكاد يلحق بسابقه وتتهاوى فيه النظم والأفكار على مرأي من بدايتها، وتتقادم فيه الأشياء وهي في أوج جدتها، عصر تتألف فيه الأشياء مع أضدادها، وما أعجب أضداد عصرنا ذلك الذي تتعلم فيه الأجيال اللاحقة من أجيالها السابقة مثلما تتعلم السابقة من اللاحقة بعد أن أصبحت معرفة من سبق تتهالك بمعدل يفوق في سرعته معدل اكتسابه له، وثمة صلة ما بين هذا ومعكوس التاريخ لدى "ميشيل فوكو" الذي يزعم أن الماضي لا يؤدي إلى الحاضر، وإنما الحاضر هو الذي يهب الماضي معناه وجدواه. لقد اختلطت الأضداد وتداخلت في أيامنا حتى أعلن "جان بودليار" نهاية الأضداد، نهاية تضاد الجميل والقبيح في الفن، واليسار واليمين في السياسة والصادق والزائف في الإعلام، والموضوعي والذاتي في العلم، بل ونهاية تضاد هنا وهناك أيضاً، بعد أن كاد طابع المكان أن ينقرض وقد سلبته عمارة الحداثة خصوصيته وتميزه، إنها بالقطع وبكل المقاييس "ثورة مجتمعية عارمة"(أ).

إن الحياة في عصرنا الحالي أصبحت يميزها تياراً من التغير المتسارع والمدوى، تياراً صار من القوة بحيث راح يقوض كثير من مؤسساتنا ويغير من قيمنا ويهز جذورنا. إن كل جذورنا القديمة الثابتة من قيم وتقاليد وعادات وأعراف ومؤسسات اجتماعية راسخة كالأسرة والمجتمع كلها تتعرض الآن لهزه قوية، وهو ما دفع الروائي "س . ب سنو" للقول تعليقا على هذه الرؤية الجديدة للتغير أنه "قبل القرن الحالي كان التغير الاجتماعي بطيئاً لدرجة أنه كان يمر خلال عمر كامل دون أن يلحظ"، أما في عصرنا هذا فكما يرى عالم النفس الاجتماعي "وارين بينيس" أنه قد انفتح الصمام خلال السنوات الأخيرة لدرجة أنه لا المبالغة ولا الغلو ولا الإفراط بقادر على أن يصف مدى وسرعة التغير"( ). والواقع أن المبالغات وحدها هي التي تبدو قريبة من الحقيقة.

فالتغير المعاصر أكبر من أن يقارن بأي تغير حدث في تاريخ الإنسانية، ذلك أن ما يحدث في العالم الآن من ثورة تكنولوجية وتغيرات وتحولات سياسية واقتصادية وإعلامية، أحدث – ومازال يحدث– تغيرات اجتماعية وثقافية عميقة لم نعهدها من قبل، بحيث ينطبق عليها ما يقول به الفيلسوف "هوبرت ريد" إننا نعيش ثورة من العمق بحيث إننا لابد أن نبحث عبر العديد من القرون الماضية لنعثر لها على شبيه"(Ñ).

---

(1) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات – رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي – سلسلة عالم المعرفة، العدد 265 ، يناير 2001، ص ص: 9-10.

(2) توفلر، ألفين، صدمة المستقبل – المتغيرات في عالم الغد، ترجمة محمد علي ناصف ، دار نهضة مصر ، القاهرة 1965، ص22.

(3) توفلر، المرجع السابق، ص 13.

ولم يعد العالم الذي نعيش فيه هو عالم الأمس، لقد تبدلت الأحوال جملة في ضوء ثورة الاتصالات وفي ضوء متغيرات العولمة فالعالم يشهد تدفقات للتكنولوجيا والأفكار والإيديولوجية ورؤوس الأموال والسلع والصور بشكل لم يسبق أن شهده من قبل، فقد تحول العالم إلى قرية صغيرة تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات، وتحكمها نظم واحدة للتجارة والاستهلاك. وتتعدد فيها الثقافات والأعراف وتتصارع فيها الثقافات والحضارات في عالم ذي سماوات مفتوحة لا يمكن لأحد فيها أن يلجم زمام أحد إلا بقدر كبير من التدبر واستخدام القوة السافرة.

ولم يكن مجتمعنا المصري بمنأى عن كل هذا، فقد شهد المجتمع المصري في خلال النصف الثانى من القرن الماضي تحولات جذرية جرفته من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين والعكس مرات عديدة، ومرت به وواجهته العديد من التحديات على كافة الأصعدة والمستويات، وتبدو التحولات التي شهدها في خلال العقدين الأخيرين أصعب هذه التحديات التي يواجهها حيث شهد دخولا في حركة المجتمع العالمي من تجارة حرة وارتباط بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة، وهذه كلها تمثل تحولات عميقة تشكل في حد ذاتها ثورة ثقافية وإعلامية من شأنها إحداث تغيرات مهمة في مجالات الحياة المعاصرة، يضاف إليها تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية تشكل بأجمعها معطيات حياتية تنعكس على حركة المجتمع المادية والفكرية والخلقية والروحية، والمثل والقيم والمعايير وأنماط الحياة وطرائقها وأسلوب سلوكها.

لقد شهد المجتمع المصري في النصف الثاني من القرن العشرين العديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هذه التحولات قد قاربت الجذرية أو بعضها في عديد من قطاعات هذا المجتمع وتحديدا في المجال الثقافي والسياسي، فتبدلت أيديولوجيات النخب الحاكمة على مرور هذه العقود الستة مرات عدة، ومعها اختلفت أنماط التفاعلات القائمة في المجتمع وكذا أنماط العمل والإنتاج بل وحتى أنساق الفكر والقيم والسلوك الساندة في المجتمع المصري.

ولاشك أنه من شأن الدراسة الموضوعية للفترة التى سبقت ثورة 1952 أن تبين حقيقة مؤداها أن هذه الثورة لم تكن مجرد فكرة نبتت فى ذهن الضباط الأحرار وأقحمت إقحاما على المجتمع المصرى بقدر ما كانت تعبيرا عن تطور فعلى تم فى إطار الفكر السياسى الاجتماعى المصرى، فالفترة التى سبقتها إتسمت بصراع فكرى حاد بين مختلف التيارات السياسية والحزبية وشهدت وقوع